موقف السفارة البريطانية من محاكمة الضباط القوميين

(٢١اب ١٩٥٩)

أ.م. د فرات عبد الحسن كاظم الباحثة: أسراء فالح غالي

جامعة البصرة-كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المستخلص :.

نستهدف من هذه الدراسة معرفة كيف بدأت محاكمات الضباط القوميين وهم ناظم الطبقلجيفي المحكمة العسكرية العليا (محكمة الشعب) في ٢١/ آب ١٩٥٩، من خلال جلسات المحاكمة وما قدموا الشهود من شهادات ودلائل، والاستماع الى افادة المتهمين ودفاعهم عن أنفسهم ، وكيف نفوا كل التهم التي وجهت اليهم امام رئيس المحكمة والمدعي العام، وكيف ثبتت التهم عليهم واصدار حكم الاعدام بحقهم في ٢٠ / ايلول ١٩٥٩.

The Position of British Embassy from the Prosecution of National Officers (21 August in 1959)

Asst. Prof. Furat Abdul Hassan Kadhum IsraaFalihGhali

Basra University-College of Education for Human Sciences

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية

Journal of Basra Research for Human Sciences

Abstract

The current study aims at recognizing the beginning of the prosecution of national officers who are Nadhum Al- Tabaqalchy in the high military court on 21 of July in 1959 depending on the court sessions and what proofs presented by the witnesses and through what statements made by the accused and their defending of themselves, as well as what was the British embassy's role and position from these prosecutions. They were affirmed guilty and sentenced to death on 20 of September in 1959.

العدد ٢ – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية

المقدمة :

لم تكن السفارة البريطانية تتوقع أن عبد الكريم قاسم سينفذ قرار خطير حينما اصدر قرار الاعدام بحق الضباط القوميين اسيما بعد لافعال والاحداث الدامية التي وقعت في مدينة كركوك عام ١٩٥٩ ولم يكن للسفارة تأثير واضح على هذ القرار ووجدت فيه قرار اخطاء وغير صائب لان الامر سيؤدي الى ارتباك الوضع الذي قد يؤدي الى استغلال اطراف اخرى للنزاع والصراع بين الشيوعيين.تحاول هذه الدراسة تسلط الضوء على نشاط السفارة البريطانية في أعوام تعد حرجة من تأريخ ثورة ١٤ تموز وتأسيس العهد الجمهوري، لان الموقف البريطاني وحركة السفارة البريطانية جاءت مع تصاعد الاضطرابات وتسارعها لا سيما في عامي ١٩٥٨ – ١٩٥٩، اذ ان بريطانيا بعد أعترافها بالحكومة العراقية الجمهورية جعلت سفارتها في بغداد تراقب الوضع عن كثب وحذر وبشكل يومي ، وترفع بذلك التقارير والبرقيات، لاسيما ان البريطانيون يدركون ما ألت اليه الاحوال في العراق بعد سقوط النظام الملكي.ان موقف السفارة البريطانية من محاكمات الضباط القوميين وأصدر قرار الاعدام بحقهم ، كان بمثابة مفاجئه لها ، لكونها لم تكون تتوقع ان عبد الكريم قاسم سيغير سياسته، وسيتخذ هذا القرار بحق اعدام الضباط القوميين ، خاصه بعد الجرائم التي ارتكبها هؤلاء الضباط بأحداث كركوك عام ١٩٥٩ ،ورغم ان السفارة البريطانية لم يكون لها دور في تأثير على الزعيم عبد الكريم قاسم في اعدام الضباط القوميين، كما ان السفارة البريطانية وممثليها لم تكون تود في نفس الوقت ان يعدم هؤلاء الضباط ، لان ذلك سيؤثر على مصالحهم في العراق، بسبب زيادة نفوذ الشيوعيين ، لا سيما وان الشيوعيين هم من أثرو على زعيم عبد لكريم قاسم بأن يتخذ تلك الخطوه المفاجئة باعدام الضباط القوميين.

موقف السفارة البريطانية من محاكمة الضباط القومية ٢١ / آب ١٩٥٩

***-تشخيص السفارة البريطانية لأسباب إعدام الضباط القوميين :-**

نتج عن أحداث كركوك [١]أثار سلبية على الحزب الشيوعي العراقي تمثلت في موجةٍ من الاعتقالات في صفوف الحزب الشيوعي في بغداد ومدن العراق الاخرى ، استمرت طيلة شهري تموز واب من عام ١٩٥٩ ، اذ اعتقل في المدن ما بين ١٩ تموز–١٢اب ١٩٥٩ لمئات الشيوعيين ومؤيديهم [١]، وفرضت قيود على عمل منظمة المقاومة الشعبية وجرد الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية من صلاحياته وسلمت الى ادارات الألوية ، وطالت عملية الاغتيال كل شخص عليه صبغة ديمقراطية أو شيوعية أو يسارية ، وقدر عدد الذين اغتيلوا في الموصل نحو (٤٠٠) شخصاً ، وتم اغلاق فروع اتحاد الشبيبة الديمقراطي في الوية العراق عدا بغداد ، وسرح ما لا يقل عن (١٧٠٠) احتياطياًعسكرياً بينم ضباط الاحتياط من

الدورة الثالثة عشرة التي يحظى الشيوعيون بنفوذ واسع فيها [٢]

يمكننا القول أن هذا الاندفاع خلف قاسم من قبل الشيوعيين كان خطير لدرجة جعلت قاسم يشعر بأن الشيوعيين يريدون الإطاحة به والوصول الى السلطة .اذ اخذ الشيوعيون برفع الصوت عاليا مطالبين الجيش بترك السلطة والعودة الى ثكناته ، وبما ان قاسم كان يمثل زعيما ورئيس الوزراء فأن هذه المطالب لا تروق له ولاتتناسب مع مصالحه [٣].

وبالرغم من كل الاجراءات التي اتخذها عبد الكريم قاسم ضد الشيوعيين، استمر الحزب مؤيدا لسياسة عبد الكريم قاسم، فقد أشيع أن قرار اعدام الضباط الذين اشتركوا في مؤامرة الشواف الانقلابية ، كأن سبب اعدامهم الضغط من الحزب الشيوعي على رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم رغم انهم لم ينو تنفيذ الاحكام بهم[٤]

لكن في حقيقة الأمر ان هذا السبب لم يكن هو كافيا لحمل عبد الكريم قاسم على أتخاذ قرارعلى تنفيذ الاحكام بأعدام الضباط ،علما ان علاقة الحزب الشيوعي العراقي مع رئيس الوزراء ساءت كثيرا بعد أحداث كركوك كما ذكرنا ذلك، خاصه بعد تهجمه عليهم في خطابه بكنيسة مار يوسف في ١٩ تموز ١٩٥٩ ، ولا يعقل ان ينصاع عبد الكريم قاسم لرغباتهم في شهر واحد من مهاجمتهم . على الرغم من ان الحزب الشيوعي العراقي هو الجهة الوحيدة التي ساندت وايدت قرارات المحكمة العسكرية الخاصة بإعدام الضباط الذين اشتركوا في محاولة الشوافالانقلابية ومجازر كركوك ، لكن عبد الكريم قاسم لم يستثمر ذلك الدعم واصبح يقف في مواجهة جبهتين مختلفتين ومتناقضتين فكريا هما الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي اخذ يعد العدة بصورة جدية لإسقاط الحكم . [٥]

ان السفارة البريطانية في بغداد لم تكن بعيدة عن تلك الاحداث السياسية في العراق وما يجري في الساحة العراقية، بل كانت تراقب تحركات الحكومة العراقية والحزب الشيوعي والقرارات التي أتخذها قاسم بحق انحسار نفوذ الشيوعيين بعد احداث كركوك ، فقد ذكر السفير البريطاني همفريترافليان في احدى برقياته انطباعاته عن أسباب محاكمة الطبقلجي وجماعته واعدامهم واستخدام محكمة الشعب أداة لتعزيز السلطة ضد القوميين وضد جمال عبد ناصر، جاء فيها ((قال لي قاسم بانة يعد محكمة الشعب منبراً سياسياً لتثقيف الرأي العام في العراق في المرحلة التي اعقبت الثورة . وقد استخدمت محكمة الشعب اداة للدعاية السياسية داخل العراق وخارجة ،وفي الداخل استخدمت هذه المحكمة لتعزيز سلطة الحكومة وبشكل خاص ضد القوميين .وفي الخارج استخدمت المحكمة لشن حرب دعائية ضد الرئيس عبد الناصر وضد الجمهورية العربية المتحدة . وقد جاءت محكمة الطبقجلي في نهاية المحاكمات الخمس الخاصة بأحداث الموصل ، وكان لها دوراً مؤثر في تحقيق هذين العرضيين المذكورين أعلاه وقد اقترحت في رسالة سابقه بأن قاسم هو الذي فرض توقيت اجراء هذه المحاكمة لتتوافق مع الموقف السياسي فقد أراد أن يسدد صفعة قوية للقوميين وا ن يشوه سمعة الجمهورية العربية المتحدة لانه كان مقتنعا بان هناك مؤامرات اخرى يدبرها ضد القوميين وكان مقتنعابان الطبقجلي ورفاقه قد تامرا ضده في التنسيق والارتباط مع القاهرة لغرض الإحاطة به واراد أن يلقن عبد الناصر درسا ، ويقضي في الوقت نفسة على الشخصيات

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٣ - السنة ٢٠١٨

القومية المهمة التي سوف تبقى رموز للمقاومة حتى وان بقيت في السجن وكان من الممكن أن يصبحالطبقجلي ورفعت الجاج سري بديلين لقاسم وهذا سبب في اجراء محاكمتهما واعدامهما)).

كما لا يخفى علينا ذكره بعد فشل حركة الشواف بأيام قليلة بدأت محاكمة الضباط القوميين الذين اشتركوا في ثورة الشواف عام ١٩٥٩ ، وحاولوا قصف وزارة الدفاع في بغداد[٦] ، والذين نفذوا فيهم قرار الاعدام في صباح ٥ / حزيران عام ١٩٥٩ ، حين جاءوا بضباط القوميين المحكومين عليهم بالاعدام وهم بملابس حمراء خاصة وقد انزلوا من سيارات الإسعاف محموليفلم يكن أحداً منهم قادراً على السير ، فشدوا على الأعمدة ولم تكن أرجلهم تحملهم ، وكان الضباط والجنود يهتفون "**اعدم اعدم**" وهو شعار رفعه الحزب الشيوعي مطالباً عبدالكريم قاسم بتصفية كل قادة التيار القومي في الجيش ، وهكذا تمت عملية الاعدام بهؤلاء الضباط رمياً بالرصاص .فضلا عن ذلك فأن إخماد حركة الشواف واعتقال عدد كبير من الضباط المتورطين فيها وجرهم الى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى[٧] ، جعل من بغداد "**منطقة إرهاب لكل قومي**" ولاسيما البعثيين ، كما ضجت محكمة المهداوي كل يوم بهتافات معادية لهم ولجمال عبدالناصر والجمهورية العربية المتحدة، بسبب مساندتهما للمتآمرين ضد جمهورية العراق الفتية ، وكما رفع الشيوعيون شعاراتهم التي طالبت بالسحل والاعدام ، وبذلك حُرِمَ القوميون والبعثيون من اي سند قانوني لرد اعتداءات الشيوعيين عليهم. وهذا لا يعني ان عبدالكريم قاسم لم يقف ضد الشيوعيين وسلوكياتهم الاخيرة بل أخذ يهاجم الشيوعيين ويؤنبهم بعد مطالبتهم بالمشاركة بالحكم ، وأخذ يكرر لأكثر من مرة : "**انا لا أنتمي الى اي حزب ، وانني لا احب الاحزاب ولا الميول ، مهما كان لونها**"[٨] .

أزاءتلك الاحداث ابتدأت المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)[٩] جلساتها في قضيتها الحادي والثلاثون في ٢١/ آب عام ١٩٥٩، بمحاكمة ناظم الطبقلجي ورفاقه وكانت هي القافلة الاخيرة لمحاكمات الضباط ، بعد ان تم محاكمة كل من ضباط العهد الملكي السابق وضباط المتأمرين في حركة الشواف في الموصل.لقد افتتح المهداوي الجلسة (١١٣) في المحكمة . وبداها المهداوي بخطبة رنانة تحدث فيها عن المبدأ القائل : ((لا حرية بلا ديمقراطية ولا ديمقراطية بلا حرية ، ناصحا الذين لم يفهموا هذا المبدأ ان يقرأ كتب ارسطو وافلاطون واحمد لطفي السيد، وما محكمته الا منبر شعبي حر وموجه ديمقراطي حقيقي . بفضل زعيمنا العظيم الذي التزم جانب الحق والعدل بمنعة اي اذى على اي متهم كذاب [١٠].وبذلك جيء أمام المهداوي في المحكمة بالزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية(والعقيد رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية ورفاقهما، وقد كانت محاكمة هذة المجموعة وسط ظروف دقيقة وصعبة مر بها العراق بالعراق أذوقعت مجازر كركوك الدامية التي أسهم بها الشيوعيون والشعبيون قبل أيام قليلة فصاحبتها موجة استياء شديد في كل انحاء العراق والعالم العربي خاصة، وقد اعقبتها تصريحات عبد الكريم قاسم التي استنكرت هذة الجرائم ونددت بها بشكل صريح مما ساعد الضباط المتهمين بحركة الشواف على فضح الشيوعيين والتشهير باعمالهم من خلال المحكمة، فلما بدات المحاكمة دخل الزعيم الطبقجلي الى المحكمة وهو من قادة الجيش العراقي المشهود لهم بالكفاءة والاتزان ويحظى باحترام وحب الضباط والجنود لقوة شكيمته وجراته واخذ يصيح المهداوي وهو

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٣ - السنة ٢٠١٨

يرد التهمة له وقد استمد جماعته القوة منة [١١].

وذكرت السفارة البريطانية في بغداد في (٢١ آب عام ١٩٥٩) ابتدأت محاكمة الطبقجلي ورفعت الحاج سري وثمانية ضباط اخرين ، وفجاة تحولت جلسة المحكمة الى صخب شديد . فبعد ان قدم المدعي العام العسكري العقيد (ماجد محمد أمين) من القاء خطبته الافتتاحية ، جرى استجواب الشهود ، فانكر ثلاثة من الشهود الاربعة الاوائل افادتهم التي قدموها سابقا امام لجنة التحقيق ، مدعين ان تلك الافادات قد انتزعت منهم تحت التعذيب . وقال أحد الشهود بانة تعرض الى الضرب تحت اشراف العقيد ماجد محمد امين، وفي الجلسة الثانية المحكمة التي انعقدت يوم ١٥ اب ، جرى استدعاء هؤلاء الشهود الثلاثة مجددا وقد اصروا على ان افادتهم قد انتزعت منها تحت التعذيب . وعند ذلك اعلن المهداوي بان هولاء الاشخاص الثلاثة يجب ان يوضعو في قفص الاتهام . وان حادثة اليوم الاول من آب ، التي تطورت الى هجوم مكشوف على محكمة الشعب ، ربما هي التي دفعت قاسم الى الاعلان عن تأييده التام للمهداوي في خطابة الذي القاه يوم ١٣ آب . وقد حدثت في اثناء المحاكمة مفاجاتان الاولى عندما نودي على المتهم الزعيم ناظم الطبقجلي للدخول الى قفص الاتهام وكانت تنقل المحاكمات بشكل حي الى الجمهور خلال التلفاز كان بعض الضباط يشاهدون وقائع الجلسة في نادي الضباط الحاضرين قاموا بالتصفيق للطبقجليلانه كأن يتمتع بشخصية قوية وشعبية واسعة في اوساط الجيش، وقد وصلت الى اسماع قاسم الاخبار فأبدئ انزعاجه وأمر معاقبة اقدم الضباط الذين صفقوا للمشهد بقطع راتب لمدة عشرة ايام وهو العميد مدحت شاكر السعود امر المحكمة العسكرية العرفية الثانية انذاك، لقد اعتبر قاسم هذا التصرف اهانة له خاصة وانة شعر بوجود من ينافسة على الزعامة رغم ان منافسة في السجن اما الثانية فهي انكار المتهمين لكافة افادتهم التي سجلت ضد الطبقجلي ورفعت الحاج سري وقد اعلنو انكارهم لكافة الافادات المسجلة وانها كانت تحت وطاة التعذيب.وقد وضحت السفارة البريطانية من خلال اهتمامها ومتابعتها ، لتلك المحاكمات، ان هناك سبب اخر ادى الى حدوث صخب في جلسة المحاكمة ، وذلك عندما رفض المهداوي طلب المدعي عليه بتوكل محامي للدفاع عنهم، وقد استند في هذا الرفض كون المحاميين يشعرون بالقلق والمخاطر الناجمة عن اشتراك هؤلاء المتهمين بألتآمر ضد الجمهورية ، وانهم قد رفعو اليه برقية احتجاج يقترحون فيها اعفائهم من الدفاع عن المتهمين لان سمعة الجمهورية العراقية كانت خطر. وقد اعقب ذلك تغيير عنيف ، حيث كان كل جانب يحاول الرد بصوت عال على الجانب الآخر. وفي النهاية ، سمح المهداوي للمدعي عليهم بتوكيل ثلاثة محامين عنهم جميعا ، بدلا من توكيل محامي واحد عن كل مدعي عليه كما كان طلبهم بالاصل، وكان احد هؤلاء المحاميين قومياً معتدلا هو (شاكر ماهر) الذي كان عضواً سابقا في مجلس الامه في النظام الملكي[١٢] . وتجدر الاشارة هنا عندمابدات محاكمة الطبقلجي ورفاقه جيء ب(٣٢) شاهدا في محكمة ومنهم من تكررت شهادته ،واحيل بعضهم من شهود الى متهمين ..وكانت اهم الشهادات ، شهادة المقدم عزيز شهاب والعقيد الكيلاني والمقدم يونس عطار باشي ، ولقد اثبتوا بما لا يدع مجالا للشك ان افادتهم قد اخذت منهم تحت وطأة التعذيب الوحشي شانهم شان غالبية الشهود المتهمين ومن الاخرين[١٣]

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٣ - السنة ٢٠١٨

والجدير ذكره من خلال متابعة السفارة البريطانية في بغداد جلسات المحاكمات ذكرت عندما تقدم ناظم الطبقلجي في تقديم افادته قال ((بانه طوال خدمته في الجيش كان يسعى جاهدا لكي يكون محايد في جميع الامور ، وان يحافظ على وضعة كجندي "فوق الميول والاتجاهات ".وقال بانه حافظ على الالتزام بهذا الموقف ،ليس اتجاه المجتمع المدني في كركوك، ولكن ايضا في تعامله مع شركة النفط. وكان الغرض الذي استهدفه من طبيعة التعامل مع الشركة هو تامين حماية المنشاة النفطية الحيوية بالنسبة لاقتصاد البلاد. وعلى اي حال ، فقد كان للشيوعيين وجهات نظر مختلفة . فبعد الثورة مباشرة ، ابتدا صراع سياسي بين الشيوعيين والقوميين . وكان الشيوعيون يرغبون في تجريد الجيش من شرف تفجير الثورة ، وادعوا بانها كانت "ثورة شعبية "فكان رد الطبقجلي قائلاً لقد بدا الشيوعيون بالتغلغل في صفوف الجيش والقيام بعقد اجتماعات سرية في المعسكرات لنشر دعايتهم وإصدار اوامرهم الى مؤيديهم في الجيش . ونتيجة لذلك كان هؤلاء المؤيدين ان يطيعو اوامر الحزب ولا يطيعوا اوامر قاداتهم العسكريين الشيوعيين . ولقد طلب الطبقجلي من قاسم شخصيا وباستمرار ، ولكن بدون جدوى ان يصدر اوامر سريعة بمنع اي فرد في القوات المسلحة من التدخل السياسي . وقد حاول بعض القياديين في الحزب الوطني الديموغرافي والحزب الشيوعي الاتصال بالطبقجلي والتأثير عليه واستمالته للحصول على تاييده لهم (وكان ممثل الشيوعيين على الاكثر هو عوني يوسف، (وزير الاشغال والاسكان) ولانه رفض جميع مقترحاتهم كونه جندياً يجب ان يبقى محايداً . وانهى دفاعة بوصف الهيمنه الشيوعية على "المنظمات الديمقراطية " وحملهم المسؤولية المباشرة بارتكاب الاعمال الوحشية في الموصل وكركوك[١٤]لم يقتنع المهداوي بما تقدم به الطبقجليبأفادته فكان رد المهداوي عليه ((بالنظر الى ان دفاعك كان مطولا وقد اسهبت فيه سرد الحوادث التي قسم منها بعيد عن التهمة الموجهة اليك وهي اشتراكك بمؤامرة الخائن الشواف القذرة التي حاكها حكام الجمهورية العربية واشترك معهم الاستعمار))ازاء ذلك قد بينت السفارة البريطانية في احدى تقاريرها أن افادة المتهم الطبقجلي في دفاعه عن نفسه امام المحكمة قد استغرقت ساعتين كاملتين في جلستي المحكمة (٢٢ و٢٣ آب) وقد ابتداالطبقلجي بدحض أفادات الشهود بشكل مفصل ، وقدم ادلة دامغة ضد اثنين منهما في الاقل والتي القت شكا قويا بدرجه موثوقية افادتهما ، وبعد ذلك ،أستمر الطبقلجي في سرد الاحداث التي وقعت في العراق منذ الثورة ، وبرر موقفه والقئباللوم على الشيوعيين فيما يتعلق بالاضطربات التي وقعت البلاد [١٥].

وقد شخصت السفارة البريطانية فيما بعد أي بعد جلسات المحاكمات في احدى برقياتها الاسباب التي جعلت زعيم عبد الكريم قاسم يغير سياسته في اصدار الاحكام بحق الضباط التي جاءت فيها ((أن المحاكمات التي أجريت بحق الضباط المتهمين بانتفاضة الشواف في الموصل، واعدامهم قد اثرت بذروته بإصدار احكام الاعدام التي نفذت بحق الطبقلجي ورفعت الحاج سري ورفاقهم ، وربما قد تسبب ذلك ، اكثر من أي سبب اخر ، في اثارة الشعور القومي في العراق لتقويض مكانة قاسم الشخصية .لقد كان الطبقجلي وسري محبوبين في صفوف الجيش ، وكانا عضوين في مجموعة قاسم من الضباط الثوريين ، وكان الطبقجلي في الخلية التي تضم عبد السلام عارف وطاهر يحيى . وقد تعاون الطبقجلي

وسري في التخطيط للثورة منذ منتصف عام ١٩٥٦ ، وهكذا في نظر العديد من الناس أرتفعا الى مصاف الشهداء فمنالعديد من القوميين ، وفضلا عن ذلك ، فان خيبة المحكمة في ايجاد المبرر والاقتناع في فرض عقوبة الاعدام والمزاعم التي اثيرت حول تعذيب المتهمين والشهود وحقيقة ان اثنين من القضاة قد عارضا الموافقة على الاحكام ، كان ذلك جعل تنفيذ الاحكام امرا مشكوكا في صحة اجراءاته)) . ويذكر ان وزير الخارجية هاشم جواد قد تحدث بكل صراحه مع السفير البريطاني همفريترافليان حول شخصية المهداوي قائلا ((ان المهداوي يعد دهماوياً سياسياً يتحدث عن اشياء كثيرة دون ان يعي ويدرك مراميها وبكل تأكيد دون ادراك نتائجها السياسية . لقد كانت محكمة الشعب" نتيجة من نتائج الثورة " وكان يأمل ان لا يطول مدة بقاء مثل هذه المحاكم اكثر مما يجب في العراق . لذا فأن العديد من الناس في العراق قد فوجئوا وأنتابهم القلق من محاكمة الطبقلجي ومن دعم عبد الكريم قاسم للمهداوي))[١٦].

اهم ما يمكن استنتاجه هو رغم التهم التي وجهت الى الضباط لم يمنعهم ذلك من الدفاع عن أنفسهم، بل العكس فأنه المتهمون دافعوا عن انفسهم بشدة ورفضوا ان يخضعوا ويستلموا لاسلوب المهداوي التهديدي . وبشكل خاص ، كانت تلك هي الحالة مع الطبقلجي ورفعت الحاج سري ، اللذين لم يترددا في ان يعارضا بصراحة تعليقاته التحيز وكان دفاعهما ذا اهمية خاصة لان كلاً منهما في دفاعه قد هاجم الشيوعيين بعنف والقيا اللوم عليهم بشكل مباشر بالنسبة لحالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد

***ردود فعل السفارة البريطانية لصدور قرار اعدام الضباط القوميين** :

وفضلا عن ذلك وبعد أن انتهت المحاكمة وقبل أعلان قرار المحكمة النهائي، ، ذكرت السفارة البريطانية، بأنه ظهرت في المرحلة الاخيرة السمة البارزة في المحاكمة وهو بيان الدفاع الجريء لرفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية السابق اذ قال فيه ((أنه يكفي لأي شخص لكي يكون مذنباً ان يقوم الادعاء العام بتوجيه التهمة الية دون تقديم اي دليل ضده في المحكمة ،وان المهداوي قد عده مذنباً قبل جلبة للمحاكمة ودعاه خائنا في الجلسة السابقة .وقدأشار (سري) الى تعذيب الشهود وتعذيبه هو نفسه مرات عديده [١٧].ازاء ذلك ،ورغم سماع أفادة المتهمين ، وسماع شهود الدفاع ، الا أن المحكمة العسكرية العليا الخاصة اصدرت قراراًللحكم الذي جاءت فية ((أن المتهمين الزعيم الركن المتقاعد ناظم الطبقلجيورفاقة الذين احيلو الى محكمتنا بموجب أمر الاحالة المرقم ٤٩ والمؤرخ في (٦-٦ ١٩٥٩) الصادرة من القائد العام القوات المسلحة كما احيل الى محكمتنا ايضا كل من المتهمين العقيد ابراهيم علي الكيلاني والمقدم الركن المتقاعد عزيز احمد شهاب والمقدم الركن المتقاعد يونس عطار باشي بموجب الاعلام المرقم ٧٢٩ والمؤرخ (١٥-٨ ١٩٥٩) الصادرة من قائد للقوات المسلحة ليحاكموا وفقا للمادتين ٩ و٢٢ من الباب الثاني عشر المعدل من قانون العقوبات البغدادي والمادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ بدلالة المواد ٥٣ و٥٤ و٥٨ من قانون العقوبات البغدادي .واحتفظت قضيتهم برقم ٢٠/٥٩[١٨].

ومن الجدير ذكره أن آخر هذه الفضائح التي ارتكبها الضباط، كما ذكرت السفارة البريطانية في احدى برقياتها هي جريمة اغتيال شاهد الاثبات (محمود جميل) في مطار بيروت عندما حاول الوصول الى

بغداد لأداء الشهادة امام هذه المحكمة لكشف مؤامرة الجمهورية العربية المتحدة ضد جمهوريتنا العراقية، فأن محاولة اغتيال الشاهد، قد بلغت قمة غضب عبد الكريم قاسم، الامر الذي جعله يصادق على تنفيذ احكام الاعدام بحق الطبقجلي والضباط الاخرين المتهمين باحداث الموصل وكركوك، خاصة ان عبد الكريم قاسم كان مقتنعا بأن هولاءالضباظ قد تأمروا فعلا مع جمال عبد الناصر لاسقاط نظام حكمه[١٩] .

بعد أن استمعت المحكمة الى مطالعة هيئة الادعاء العام وسألت المتهمين عما جاء بقرار الاتهام بشان كل منهم فأجابوا بانهم بريئون . كانت الهيئة التحقيقية قد استمعت الى شهادات (١٢٤) شاهداً في هذه القضية ولكن المحكمة اكتفت باستدعاء (٣٣) شاهداً امامها واستمعت الى شهادتهم واستأنست بشهادات الباقين ثم استمعت الى افادة المتهمين وتلت عليهم المتمسكات وناقشتهم حول ما جاء بإفادتهم ثم استمعت المحكمة الشهود الدفاع البالغ عددهم (١٣) شاهدا ثم الى دفاع المحامين واعلنت ختام المرافعة وصدر حكم الاعدام عليهم وتجدر الاشارة بعد صدور حكم الاعدام بحق الضباط، أجرئ السفير البريطاني ترافليان لقاء مع محمد حديد (وزير المالية) في ١٢ ايلول ١٩٥٩، الذي ناقش معه الموقف السياسي في العراق وقال... بأنه يعتقد بسبب الاجراءات المتخذة ضد الشيوعيين أن الموقف السياسي في العراق قد بدأ بالتحسن بأستثناء ما نجم عن التأثيرات التي سببتها المحاكمات في اعدام الضباط، وقال أن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم قد حصل على معلومات مؤكدة قد تسلمها في منتصف شهر آب عن وجود مؤامرة جديدة ضده وتدعمها الجمهورية العربية المتحدة، خاصه بعد الاجراءات التي اتخذها ضد الشيوعيين، وأن عملاء الجمهورية العربية المتحدة قد استأنفوا نشاطهم الفعال مرة أخرى، وأنه لهذا السبب قد أمر بأجراء المحاكمات. وفي الوقت نفسه اقر محمد حديد قائلا " ان التدهور الجديد في العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة قد حدث بشكل اساسي بسبب اجراء المحاكمات بعد انقضاء فترة قلصت فيها الجمهورية العربية المتحدة من دعايتها ضد العراق بشكل اساسي" [٢٠] .

ويذكر السفير ترافليان بأنه اجرى مقابلة مطولة مع عبد الكريم قاسم بعد اعلان الاحكام التي صدرت في محاكمة (الطبقجلي) مباشرة، وكان السفير ترافليان يخشى من ان المصريين قد يعتقدون بأن السفير قد ناقش الاحكام الصادرة في المحكمة بحق الضباط مع عبد الكريم قاسم ، وانه قد اتخذ الخطوات اللازمة الممكن اتخاذها لمجابهة ذلك، وفي ضوء الشك المستمر لدى عبد الناصر من اننا قد وقفنا ضد القوميين في العراق الذين ينادون بالوحدة العربية وانة قد يكون لنا دور في التأثيرعلى عبد الكريم قاسم في اتخاذه تلك الاحكام بحق الضباط في المحكمة .[٢١]ونتيجة لذلك الشك الذي راود جمال عبد الناصر من ان بريطانيا ربما يكون لها يد في اصدار احكام الاعدام في المحكمة ، ردت السفارة البريطانية على ذلك في برقيتها التي رفعتها الى القاهرة جاءت فيها ((عقد سفير صاحبة الجلالة في بغداد احتماعا مطولا مع عبد الكريم قاسم، في اليوم الذي اعقب اعلان الاحكام التي صدرت أثر انتهاء محاكمة الطبقجلي ، ومن الممكن أن يقول المصريون او يعتقدون بأن السفير قد بحث الاحكام مع قاسم. لكن لمعلوماتكم أن الاجتماع كان في الحقيقة حول بحث التعويضات عن الاضرار التي لحقت بالسفارة البريطانية في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، لذا فأن المقابلة السفير مع عبد الكريم قاسم، كانت تخص مواضيع اقتصادية،

ومعظمها حول المشكلات التي تواجهها الشركات البريطانية خلال عملها في العراق .وبأمكانكم القول أيظا أن أعلانحكم الاعدام قد وجه صدمة كبيرة ومفاجئة لنا ايظا ، وانه في الوقت نفسه اننا نعد .... اي تنفيذ حكم الاعدام أمر يدعو الى الاسف ، طالما ان ذلك يجعل أعادة استقرار وحدة العراق اكثر صعوبة ، وعلى ما يبدو فأن هذا الاستقرار لوحدة العراق هو افضل ضمانة لتحصين العراق ضد الشيوعية)) [٢٢] وفضلا عن ذلك ذكرت السفارة البريطانية في بغداد، بأنه كان لأعلان تنفيذ حكم الاعدام في الليلة التي سبقت يوم التنفيذ (ليلة ١٩ ايلول) تأثيراً مذهلاً في العراقيين المناوئين للشيوعيين. وفي يوم تنفيذ حكم الاعدام خرجت مظاهرات تتعاطف مع المعدومين في الاحياء القومية في بغداد ويقال بأن عددا من صور عبد الكريم قاسم قد مزقت بهذه المناسبة. وقد وصف شهود عيان هذا المظاهرات بكونها ذات طابع سلمي يشوبها الحزن . وحتى أن بعض الضباط الذين كان المفروض فيهم السيطرة على الجماهير، كانوا ينتحبون بكاءا وحزنا بسبب تنفيذ حكم الاعدام ، وجرت الاعتقالات وتشير بعض الروايات الى مقتل بعض الاشخاص في هذه المظاهرات ،والمظاهرات الصغيرة الاخرى التي اعقبتها ، ولكن لم تؤكد صحة هذه المعلومات، وقد رفع شعار جديد الان وهو " لا أوحد .. لا زعيم .. والله يسقط عبد الكريم .."[٢٣]وبعد أن تنفيذ حكم الاعدام بحق ناظم الطبقلجي ورفاقه، كتبت جريدة اتحاد الشعب في ٢١ ايلول عام ١٩٥٩ مقالا بعنوان (الموت والعار للخونة والمتامرين) اشارت فيها الى تواطؤ هولاء من الجمهورية العربية المتحدة ، وعدت حكم الاعدام ضروريلردع كل من تسول له نفسه ارجاع البلاد الى عهد الاستعمار والاقطاع والرجعية، واشارت في مقال لاحق بعنوان (ان الدين والقومية لا يبرئان التامروالمتامرين) ، بينت فيه ان هذه الشعارات مجرد ستار لمحاربة الشيوعية وافكارها ، وان الهدف الحقيقي منها هو القضاء على النظام الجمهوري واعادة البلاد الى زمن الاقطاع والرجعية ، وذكرت في عدد اخر ان التظاهرات التي خرجت في العديد من مدن العراق ونددت بعمليات الاعدام ، جاءت بتحريض من الجمهورية العربية المتحدة وتحت شعار القومية والدين .ومما جاء في مقال ايضا : ((توافقا مع ابواق الدعاية الاستعمارية والرجعية ومع تحريض حكام الجمهورية العربية المتحدة ، دبرت الشراذم الرجعية التي حاولت عبثا التستر بستار القومية والدين ، اعمال شغب وعربدات الاستفزاز في الاعظمية وبعض انحاء العراق من لواء الرمادي والموصل وبيجي ، ولم تستطع هذه المرة من التستر وراء مكافحة الشيوعية فقد افقدها الصواب عقوبة الموت العادلة بحق الخونة والمتآمرين فأصبحت شعاراتها موجهة ضد الجمهورية وضد الزعيم)) [٢٤].

وقد فسرت السفارة البريطانية وبينت من خلال متابعة عن كثب لما يجري من احداث سياسية في العراق ، انه بعد صدور حكم الاعدام في المحاكمة بحق الضباط ، ساد اعتقاد عام في بغداد بأن الامور قد تصبح اسهل. وان الخلاف الذي حدث في آراء اثنين من قضاة محكمة الشعب، وقد وفر ل (قاسم) فرصة لتعديل الاحكام الصادرة، وكان رئيس المحكمه والمدعي العام المكروهان (المهداوي – وماجد محمد امين) على وشك ان يغادرا العراق لحضور احتفالات الاول من تشرين الاول في الصبين، ولذلك فأن اعدام (١٣) ضابطا، بضمنهم الطبقجلي ورفعت الحاج السري، كان بمثابة صدمة كبيرة في العراق تحمل في

ثناياها التأثير في توسيع الصراع بين العناصر القومية والشيوعية، ومن المحتمل ان الاجراءات التي اتخذها قاسم كانت تمثل بشكل اساسي خطوة في حربه ضد القوميين الذين يدعون الى الوحدة العربية وضد عبد الناصر [٢٥].

الخـــــــــاتمة:

ان اهم ما يمكن استنتاجه من محاكمات الضباط القوميين بأن عبد الكريم قاسم والمهداوي قد عدوا هؤلاء الضباط متهمين قبل اثبات الادلة عليهم وقبل محاكمتهم وقبل السماع حتى الشهود ، وكان قرار اعدامهم والتخلص منهم قد قرر قبل محاكمتهم ، وان جلسات المحكمة ما كانت الا مجرد أجراءات رسمية تقوم بها امام جماهير الشعب ، والراي العام العربي والدولي ، لتثبت جرائمهم وما فعلوا من مجازر دموية في العراق لاجل التخلص من حكم عبد الكريم قاسم ، كما أنه الهدف كان واضح من اتخاذ قرار الاعدام، تفضح حكومة الجمهورية العربية المتحدة وما تدبر من مؤامرات لأسقاط نظام الحكم في العراق ، لذلك فان اعدام هؤلاء الضباط كان بمثابة انذار او تحذير او لمن قد يقرر ان يقف بوجه الجمهورية العراقية ، لكن نلاحظ العكس من ذلك اي بمعنى ان اعدام الضباط لم يمنع من تخطيط لأسقاط حكم عبد الكريم قاسم ، بل خطط الضباط في محاولة الاغتيال عبد الكريم قاسم في ٧ / تشرين الاول ١٩٥٩ ولكن كان اعدام الضباط القوميين بداية لقيام سلسلة من الاجتماعات واللقاءات المتعددة من قبل اعداء قاسم وحكومة وخاصة القوميين البعثيين الذين نفذوا عملية اغتيال عبد الكريم قاسم في تشرين الثاني ١٩٥٩ كما ان السفارة البريطانية كان لها رأي في اعدام الضباط.

الهوامش

١-لم تكن احداث كركوك وليدة ساعتها وانما تعود جذورها الى وقت سبق عهد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وكانت جميعها قد اخذت شكل صراع عنصري بين الاكراد والتركمان حول زعامة المدينة وفيما يخص اول صدام وقع بين القوميين الكردية والتركمانية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فكان في ٢٦تشرين الاول عام ١٩٥٨ عندما تعرض الملا مصطفى البرزاني لمحاولة اغتيال من قبل امر الانضباط العسكري في المدينة التركماني الاصل ، للمزيد ينظر الى عبد القادر عبد الرزاق احمد السامرائي ،السياسة الخارجية التركية تجاة العراق (١٩٥٨-١٩٥٩)رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤.ص١٣٨.

٢-خليل ابراهيم حسين الزوبعي، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين السير همفريترفيليان والسير سام فول ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٥ ص ٤٧ .

٣-عبد الفتاح البوتاني ، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، دمشق ، ٢٠٠٨ . ص ٢٣١.

٤-ماريون سلوغلت ، بيتر سلوغلت ، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ١٩٥٨ ، ترجمة مالك النبراسي ، منشورات الجبل ، بيروت، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٩ ص١١١.

٥-محمود الدرة ، الثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق المعاصر ، ط١ ، مكتبة اليقظة ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢٢ ص ٢٣٢

٦-نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج ١،ج٢ ، ج٣ ، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٠، ص ٢٦٩ ص ٢٧٠.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٣ - السنة ٢٠١٨

(٦)و لتفاصيل حول محاكمة هؤلاء الضباط المتورطين بحركة الموصل الانقلابية . ينظر : محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص٢١٠.٢٢٠ .

(٧) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨.١٩٦٨ دراسة وثائقية في ضوء التقارير الامنية الخاصة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٢٧.٣٠ ؛ نبيل الكرخي ، عبدالكريم قاسم ومجازر أذار في الموصل ١٩٥٩ ، مجلة أوراق من ذاكرة العراق ، العدد٣٤ ، بغداد ، ١٥ شباط ٢٠١٥ ، ص١٦.٢٢ .

(٨) طالب محيبس حسن وقابل محسن كاظم ، موقف الحزب الشيوعي من حكومة عبدالكريم قاسم ١٩٥٨.١٩٦٣ ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، العدد٢٣ ، جامعة واسط ، حزيران ٢٠١٣ ، ص١٢.١٣ .

(٩) محكمة الشعب: شُكِّلَتْ هذه المحكمة يوم ٢٠ تموز ١٩٥٨ بقانون أصدره مجلس السيادة ، وهو سابع القوانين التي سُنَّتْ بعد الثورة ؛ لتنفيذ الأغراض التي شُرِّعَ من أجلها (قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨) بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم بعد أنْ قامت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، لُقِّبَتْ باسم (محكمة الشعب) واتخذت مقرها في بناية مجلس الأمة ، ينظر: محمود فهمي درويش ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، ص٢٦٢ .

(١٠) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

(١١) محمد حمدي جعفري ، ص ١١٨ .

(١٢) و . خ . ب، الملحق رقم (١) مذكرة عن محاكمات الموصل مع اشارة خاصة الى محاكمة الزعيم ناظم الطيقجلي ،ص ١٨٠ .

(١٣) وزارة الدفاع ، محاكمات المحكمة العسكرية خاصه ، ج ١٨ – ج ١٩ ، ص ٣٧١– ٤٠٣. محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

(١٤) و. خ . ب، الملحق رقم (١) مذكرة عن محاكمات الموصل مع اشارة خاصةالى محاكمة الزعيم الطبقلجلي، ص١٧٩.

[١٥]) و. خ . ب، برقية من السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية، رقم الوثيقة ١٤٠٩٣٠/٣٧١، المصدر السابق ،ص ١٠٠ .

[١٦]) و . خ . ب، برقية من السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية ، المر رقم الوثيقة ١٤٠٩٢١/٣٧١ ،ص٩٦ .

[١٧]) و . خ . ب، برقية من السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية ، رقم الوثيقة ١٤٠٩٣٠/٣٧١ ، المصدر السابق ، ص١٢٠ .

[١٨]) وزارة الدفاع ، المحاكمات العسكرية ، ج ١٩ ، ص

[١٩]) و.خ .ب ، برقية من السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية ، بتأريخ ١ / تشرين الاول ، ١٩٥٩،رقم الوثيقة ، ١٤٠٩٢٤/٣٧١،لمصدر السابق، ص ١٥٣.

[٢٠]) و . خ . ب، برقية السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية ، بتأريخ ١٤ أيلول ١٩٥٩ ، رقم الوثيقة ١٤٠٩٢٣/٣٧١ ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

[٢١]) و. خ . ب، برقية من السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية ، مرفقة من السير همفريترافليان، المؤرخة بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٥٩ ، بعنوان (المشاركة البريطانية في التمهيد لتنفيذ احكام الاعدام في العراق) رقم الوثيقة ١٤٠٩٣١/٣٧١ ، المصدر السابق، ص١٣٨ .

[٢٢]) برقية من وزارة الخارجية البريطانية الى القاهرة (الى لجنة الممتلكات البريطانية) بتأريخ ٢٣ أيلول ١٩٥٩ ، رقم الوثيقة ١٤٠٩٣١/٣٧١ ، المصدر السابق، ص ١٣٩

[٢٣]) و. خ . ب، برقية من السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية، بتأريخ ٢٤ أيلول ١٩٥٩، رقم الوثيقة ١٤٠٩٢٣/٣٧١ ، المصدر السابق، ص ١٤٠ .

[٢٤]) نقلا عن : احمد كاظم محسن البياتي ، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩٣٥– ١٩٥٩ ، الدر العربية الموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٠ ،

[٢٥]) جاسم العزاوي ، المصدر الابق ، ص ٢٤١ –ص٢٥١ .